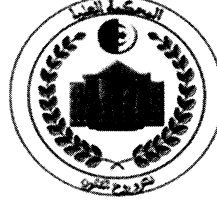


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المحكمة العليا



اتفاقية توأمة

بين

المحكمة العليا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية

و

المحكمة الشعبية العليا لجمهورية

الفيتنام الاشتراكية

(03) نسخ باللغات العربية، الفيتنامية والفرنسية

حررت بتاريخ 30 مارس 2016

اتفاقية توأمة

بين

المحكمة العليا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

المحكمة الشعبية العليا لجمهورية الفيتنام الاشتراكية

اتفاقية توأمة بين

المحكمة العليا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

المحكمة الشعبية العليا لجمهورية الفيتنام الاشتراكية

إن المحكمة العليا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمحكمة الشعبية العليا لجمهورية الفيتنام الاشتراكية من جهة أخرى، المشار إليهما فيما يأتي بـ "الطرفين"،

انطلاقاً من العلاقات المتميزة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الفيتنام الاشتراكية،

واعتباراً لرغبة البلدين في تعزيز وتطوير التعاون بينهما في المجال القضائي وذلك على أساس مبدأ المصلحة المشتركة،

واعتباراً لتقارب المبادئ العامة التي يقوم عليها التنظيم القضائي في كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الفيتنام الاشتراكية،

اتفقتا على ما يأتي:

المادة (1)

تتم بموجب هذه الاتفاقية توأمة كل من المحكمة العليا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمحكمة الشعبية العليا لجمهورية الفيتنام الاشتراكية، قصد تسيير تعاونهما وضمنان حسن أداء مهامهما.

المادة (2)

يهدف هذا التعاون الى تبادل المعلومات بصفة منتظمة في مجال التنظيم القضائي والتشريع والاجتهاد القضائي وكذا على تبادل منتظم بين القضاة والموظفين. يجب أن يكون مضمون ونشاطات التعاون ملائمة للشروط العملية ولاحتياجات الطرفين.

المادة (3)

يجري الطرفان، بانتظام، فيما بينهما مشاورا مشتركا حول مؤسستيهما ومناهج العمل والتسيير، وهذا يهدف الى تقوية وتعزيز عملية تنفيذ هذه اتفاقية التوأمة.

المادة (4)

تنشأ لجنة تتكفل بمتابعة التعاون بين الطرفين.

بالنسبة للمحكمة العليا الجزائرية، تتشكل اللجنة من:

- الرئيس الأول،

- النائب العام،

- رئيس غرفة،

- محامي عام،

- قاضي مكلف بقسم الوثائق والدراسات القانونية.

وبالنسبة للمحكمة الشعبية العليا الفيتنامية، تتشكل اللجنة من:

- الرئيس،

- نائب رئيس مكلف بقسم التعاون الدولي،

- مدير قسم التعاون الدولي،

- مدير قسم الشؤون العامة.

المادة (5)

تقوم لجنة المتابعة لاسيما بالمهام التالية:

- تنظيم وتنسيق التبادل بين قضاة وموظفي المحكمتين،

- تبادل المعلومات بصفة منتظمة في مجال التنظيم القضائي والتشريع والاجتهاد القضائي،

- ترقية التبادلات في مجال الوثائق والدراسات،

تعمل اللجنة على إعداد برامج دورية لتنفيذ هذه الاتفاقية تراعى فيها الإمكانيات المتاحة لكل طرف وتسهر على متابعتها وانجازها.

المادة (6)

تقع المصاريف المترتبة عن تطبيق هذه الاتفاقية على عاتق الدولة المضيفة، ما عدا المصاريف الخاصة بالسفر.

المادة (7)

يجوز للطرفين الاتفاق كتابة على إجراء تعديلات على هذه الاتفاقية على أن تكون هذه التعديلات في شكل وثيقة منفصلة وتعد جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ وفقا لأحكام المادة 8 من هذه الاتفاقية.

المادة (8)

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها وتظل سارية المفعول لمدة خمس (5) سنوات، وتجدد ضمناً لمدة أخرى مماثلة ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر كتابياً، في أي وقت، برغبته في نقضها، على أن يسري النقض بعد (3) أشهر من تاريخ الإخطار، دون المساس بالنشاطات التي تمت مباشرتها، حتى استكمالها.

حرر ب التاريخ 30 مارس 2016 ثلاث (03) نسخ أصلية باللغات العربية والفيتنامية والفرنسية، وللند، هوص الثلاثة (03) نفس القوة القانونية.

رئيس المحكمة الشعبية العليا

لجمهورية الفيتنام الاشتراكية

Alho

الرئيس الأول للمحكمة العليا

× للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

12.6
Kilgij